

تعزيز مناخ الاستثمار في الجزائر كمدخل للإقلاع الاقتصادي.

Enhancing the Investment Climate in Algeria as a Pathway to Economic Take-Off.

مداحي محمد جامعة ألكلي أمحمد أولحاج- البويرة، (الجزائر) m.meddahi@univ-bouira.dz	مسعودي عبد القادر* جامعة ألكلي أمحمد أولحاج- البويرة، (الجزائر) ab.messaudi@univ-bouira.dz
الملتقى الوطني "تعزيز مناخ الاستثمار في الجزائر كمدخل للإقلاع الاقتصادي"	

الملخص: هدفت هذه الدراسة إلى تبيان دور التنسيق الضريبي الدولي في التشجيع على التعاون الاقتصادي وتعزيز التجارة البينية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، من خلال التطرق إلى أهم عوائق هذه العملية والمشكلات الضريبية التي تعوقها أهمها مشكلة اختلاف التشريعات الدولية الضريبية، التي ينتج عنها ظاهرة الإزدواج الضريبي مما يجعل الشركات والمستثمرين يتحملان لضريبتين معا لنفس الوعاء أو الدخل، ويمكن حل هذا الإزدواج عن طريق إبرام اتفاقيات جبائية دولية أحادية أو ثنائية أو في إطار اتحاد دولي وهو ما يساهم أيضا في التوحيد الضريبي الدولي.

الكلمات المفتاحية: الضريبة، الإزدواج الضريبي، التنسيق الضريبي الدولي، الإتفاقيات الجبائية الدولية

Abstract: This study aimed to demonstrate the role of international tax coordination in encouraging economic cooperation and promoting intra-regional trade, with reference to the case of Algeria. It addresses the most significant obstacles to this process and the tax problems that hinder it, primarily the issue of differing international tax legislation. This disparity results in the phenomenon of double taxation, causing companies and investors to bear two taxes on the same tax base or income. This double taxation can be resolved by concluding unilateral or bilateral international tax agreements, or within the framework of an international union, which also contributes to international tax unification.

* المؤلف المرسل

Keywords: *Tax, Double Taxation, International Tax Coordination, International Tax Agreements.*

تمهيد:

تعتمد الدول سياسة التحفيز الضريبي لتشجيع على استقطاب الاستثمارات الأجنبية مثل الإعفاءات والتخفيضات في بعض الضرائب والرسوم وذلك لزيادة الجاذبية الضريبية، تعتبر الضرائب المختلفة المطبقة في الدول الأعضاء في التكتل عائقا أمام هذا الملف ما لم يتم التنسيق الملزم.

ومن هذا المنطلق يجعل بعض المداخل والأرباح تخضع للضريبة في بلد وموطن المنشأ ثم تخضع لنفس الضريبة في بلد المكلف، وهو ما يجعل هذه المداخل تخضع لنفس الضريبة مرتين في فترة، ومن هنا تنطلق فكرة التنسيق الضريبي من مبدأ التبعية الاقتصادية للضريبة التي من خصائصها الإقليمية وذلك أن تفرض الضريبة على المداخل والأنشطة التي تتحقق ضمن الحدود الجغرافية والإقتصادية للدولة معها كان مصدرها أو نوعها أو جنسيتها سواء كانت من شخص معنوي أو طبيعي حتى ولو كان أجنبي.

الإشكالية الرئيسية: من خلال العرض السابق يمكننا طرح إشكالية الدراسة وفق الشكل التالي:
كيف يساهم التنسيق الضريبي في تعزيز التجارة البينية والتشجيع على التكامل الاقتصادي الدولي؟

-فرضيات الدراسة: من أجل الإحاطة بجوانب الموضوع وإيجاد حلول ونتائج لإشكالية الدراسة، نضع الفرضيتين الآتيتين:

- يساهم التنسيق الضريبي في تعزيز التجارة البينية وتشجيع التكامل الاقتصادي.
- التنسيق الضريبي الدولي يتحقق بالتمائل الكلي للأنظمة الضريبية الدولية.

-أهمية الدراسة:

تظهر أهمية هذه الدراسة من خلال أهمية التجارة الخارجية البينية وظهور التكتلات الاقتصادية الإقليمية، وبرز المبادلات الدولية الحرية التي عززتها المناطق التجارية، خاصة في ظل المنافسة الضريبية وبرز الجنات الضريبية التي تمنح الحرية التامة للمبادلات التجارة ، وحرية

التحويلات المالية، ولهذا برزت أهمية السياسات الحكومية في ابرام اتفاقيات جبائية دولية تهدف إلى تبسيط أنظمتها الجبائية والعمل تماثلها وتجانسها من أجل الحد من التهرب الضريبي الدولي والقضاء على الازدواج الضريبي وتعزيز الأمن الضريبي، وهو ما يشجع المستثمرين على توسيع استثماراتهم خارج حدود دولهم وتعزيز حركة رؤوس الأموال البينية.

-أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى التعرف في على دور الأنظمة الضريبية في تعزيز التجارة البينية والتشجيع على الاستثمار الأجنبي الذي يعزز التكامل الاقتصادي الدولي، والبحث عن دور الآليات الضريبة التي تحد من الإزدواج الضريبي الدولي وتحقيق التجانس الضريبي الدولي.

-منهج الدراسة:

يهدف فهم وتحليل موضوع الدراسة اعتمادنا على المنهج الاستنباطي بأدواته الوصف والتحليل، حيث اعتمادنا على المنهج الوصفي لعرض المفاهيم المتعلقة بالتنسيق الضريبي الدولي وأهدافه وعرض أهم التشريعات القانونية التي تؤطره في ظل التشريع الجزائري، واستعنا بالمنهج التحليلي لعرض وتحليل مساهمة الإتفاقيات الجبائية في تحقيق التجانس الضريبي الدولي.

-الدراسات السابقة:

من خلال قيامنا بالمسح المكتبي في بوابات البحث البيبلوغرافية الوطنية ومستودعات البحث الجامعية الافتراضية الوطنية والأجنبية وجدنا بعض الدراسات التي تتشابه مع دراستنا في إحدى المتغيرات وتتقاطع في الموضوع نلخص أهمها فيمايلي:

-دراسة محمد عباس محرز بعنوان: التجانس الضريبي في إطار تحقيق التكامل الاقتصادي في منطقة المغرب العربي، حاولت الدراسة تحليل مساهمة التجانس الضريبي في تحقيق التكامل الاقتصادي المغربي وتقييم الآليات القانونية في تحقيق التجانس الضريبي والوصول إلى تعامل ضريبي متماثل، وقد توصلت الدراسة إلى أن تحقيق التكامل الاقتصادي المغربي يجب أن يمر بتوحيد السياسات الاقتصادية الكلية بصفة عامة والسياسات الضريبية خاصة مثل التوحيد الجمركي.

-دراسة مليكاوي مولود (2015) بعنوان: حدود التنسيق الضريبي كألية لتجسيد مفهوم الإقليمية المفتوحة- حالة الاتحاد الأوروبي، تمثلت الدراسة في أطروحة دكتوراه غير منشورة حاول، خلالها البحث عن أليات ومحددات التنسيق الضريبي في إطار الإقليمية المفتوحة، من خلال التطرق إلى الإزدواج الضريبي الدولي والجنات الضريبية، ودور التنسيق الضريبي في تفادي الإزدواج الضريبي والحد من التهرب الضريبي، وقد توصلت الدراسة إلى أن نجاح الإقليمية يتطلب تقارب وتوافق السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء وفي إطار شمولي من خلال تنسيق الأسواق والسياسات المالية والنقدية وذلك عبر اعتماد التنسيق المتدرج ومراعاة للفوارق الاقتصادية للدول الأعضاء.

-دراسة جعفري وآخرون (2022) بعنوان: التنسيق الضريبي كألية لتحقيق التكامل الاقتصادي، تم من خلالها الباحثون، البحث عن دور التنسيق الضريبي في تفعيل التكامل الاقتصادي، من خلال التطرق إلى شروطه ودوره في التكامل الاقتصادي للدول المتكاملة، وقد خلصت الدراسة إلى أن التنسيق الضريبي أصبح من المتطلبات الضريبي الواجب توفرها لبناء تكتلات اقتصادية من خلال توحيد الأنظمة الضريبية والنقدية.

-دراسة براج محمد، بن قيدة مروان (2022): متطلبات إقامة التنسيق الضريبي كألية لجذب الاستثمار الأجنبي، هدفت الدراسة إلى البحث عن متطلبات إقامة التنسيق الضريبي من أجل التحفيز والتشجيع على الإستثمار البيئي بدول المغرب العربي، من أجل التأسيس لتكامل اقتصادي إقليمي، من أجل ترقية المبادلات التجارية البينية، وقد توصلت الدراسة إلى أن إقامة تنسيق ضريبي يركز على إقامة سوق إقليمية مشتركة، فضلا عن اتحاد جمركي مغاربي بين الدول الأعضاء إطار التكامل الاقتصادي المغربي.

هيكل الدراسة:

- أولا- مفهوم للتنسيق الضريبي
- ثانيا- أليات التنسيق الضريبي
- دور التنسيق الضريبي في تنشيط التجارة البينية وتعزيز التكامل الاقتصادي
- ثالثا- جهود الجزائر في التنسيق الضريبي الدولي

أولاً- مفهوم التنسيق الضريبي:

1- تعريف الضريبي:

يأخذ التعاون الضريبي أشكالاً وأنماطاً مختلفة أهمها تبادل المعلومات والخبرات وتقريب التشريعات والمصطلحات والمعاملات والخبرات وتقريب التشريعات والمصطلحات وطريقة المعاملات، ويعتبر التنسيق الضريبي من خلال التعاون بين الإدارات أداة فعالة لمكافحة العديد من المشاكل والتحديات الضريبية الدولية، خاصة مشكل التهرب الضريبي الدولي الضريبي الدولي¹.

يقصد به العملية التي يتم من خلالها التوصل بشكل أحادي أو من خلال التعاون الجماعي إلى حالة من التوافق الضريبي بين الدول، من خلال تعديل بعض الضرائب في دولة ما أو في عدد من الدول لتتماشى مع دولة أخرى أو مجموعة من الدول التي تربطها علاقة تجارية قوية أو تشكل فيما بينها مجموعة اقتصادية مشتركة، بحيث لا يؤدي التعديل إلى زيادة العبء الضريبي²، من التعريفات السابقة نستنتج أن التنسيق الضريبي يتضمن مايلي³:

- تعديل جزئي وتدرجي للأنظمة الوطنية المختلفة، وذلك في ضوء اختلاف الهياكل والأعباء الضريبية واختلاف توزيع هذه الأعباء بين ضرائب مباشرة وغير مباشرة.
- يهدف التنسيق الضريبي العمل على تساوي الأعباء الضريبية بين الدول الأعضاء وعلى وتحقيق العدالة الضريبية بين المكلفين وتجنب الازدواج الضريبي.
- إزالة كافة العقبات والحواجز الضريبية التي يمكن أن تحد من المنافسة بين الدول.

1 مليكاوي مولود، حدود التنسيق الضريبي كآلية لتجسيد مفهوم الإقليمية المفتوحة- حالة الاتحاد الأوروبي، أطروحة، جامعة الجزائر3، 2015، ص 132.

2 نفس المرجع السابق، ص 138.

3 عزوز علي، عيادي عبد القادر، الحوكمة الضريبية كمدخل لتفعيل التنسيق الضريبي العربي، مجلة معهد العلوم الاقتصادية،

المجلد 23، العدد 2020، ص 642.

إن عملية التنسيق الضريبي تمر بثلاث مراحل أساسية، تمثل المرحلة الأولى مرحلة البحث والدراسة الخاصة بالنظم الضريبية للدول المعنية، أما المرحلة الثانية فتتمثل في تقديم الحلول والتوصيات والخاصة بعملية الإصلاح والتقريب الضريبي التي تستهدف إزالة أوجه الخلاف في النظم الضريبية، أما المرحلة الثالثة فتتمثل مرحلة التنفيذ الفعلي للنظرية ومحاولة تفعيلها بين الدول الراغبة في عملية التنسيق الضريبي.

يقصد به العملية التي تستهدف إزالة أهم أوجه الخلاف بين النظم والتشريعات الضريبية المختلفة، بحيث تصبح بذلك متناغمة ومتناسقة ومتقاربة في مختلف المجالات الضريبية كقواعد تحديد الواقعة المنشئة، وشروط منح الإعفاءات الضريبية ومعدلات وأسعار الضرائب.⁴

2-أسباب التنسيق الضريبي:

1-2-الحد من الاختلاف الضريبي: الذي يعيق انتقال الإستثمارات من بلد الآخر رغم ثبات العوامل الأخرى الجاذبة له، لهد فإن جذب الإستثمارات البينية يظل متأثر بدرجة التوحيد الضريبي، خاصة ما تعلق بضرورة إلى توحيد الإجراءات والإعفاءات الجبائية فيما بين القوانين الجبائية الدولية المقارنة مما يسهل عملية حل المنازعات الجبائية الدولية.⁵

2-2-تحقيق التكامل الاقتصادي:

من شروط التكامل الاقتصادي بين الدول هو تحقيق التوافق الضريبي بين أنظمتها لتناسب الأهداف المشتركة فيما بينها.

2-3-الحد من ممارسات المنافسة الضريبة الدولية:

من أجل جذب الإستثمارات الأجنبية تقوم العديد من الأنظمة الضريبية بتقديم إعفاءات جبائية وتسهيلات جمركية من أجل تشجيع المستثمرين على استثمار رؤوس أموالهم وتنافس الدول في تقديم هذه الإعفاءات والتسهيلات وهو ما يجعلها تفقد الكثير من الإيرادات الضريبية

4 المرجع السابق، ص 641.

5 رمضان صديق محمود، نظرية التنسيق الضريبي ومدى إمكانية تطبيقها في واقع النظم الضريبية العربية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، المجلد 5، العدد 01، 2002، ص 08.

خاصة في الاقتصاديات الهشة التي تفتقد إلى البيئة الاستثمارية الكاملة، لهذا يعتبر التنسيق الضريبي الحل البديل والمناسب للمنافسة الضريبية.

4-2- الحد من المظاهر الضريبية السلبية:

مثل التهرب والتحايل الضريبيين، حيث يمثل الإزدواج الضريبي عبئا على المستثمرين والشركات الأجنبية إذا تفرض عليهم نفس الضريبة مرتين لنفس الفترة ولنفس الوعاء وفي دولتين مختلفتين، ولهذا يعتر التنسيق الضريبي بواسطة الاتفاقيات الضريبية التي تحدد الدولة التي لها الحق في فرض الدولة وبهذا تتفادى الإزدواج الضريبي وتتحقق العدالة الضريبية بين المستثمرين الأجانب والمحليين، كما يساهم التنسيق الضريبي في تبادل المعلومات الضريبية بين الدول مما يقلل من التحايل الضريبي للمكلفين بالضريبة والكشف عن الممارسات الضريبية الغير قانونية.

5-2- أهداف التنسيق الضريبي:

-الحد من التهرب الضريبي: هو تصرف غير قانوني يقوم به المكلف من أجل تخفيض قيمة الضريبة المستحقة عليه أو عدم دفعها نهائيا، عن طريق مخالفة التشريع الضريبي من خلال عدم التصريح بالضريبة المستحقة أو إخفاء العناصر الدالة على حقيقة الوعاء الخاضع للضريبة.

-تحسين المناخ الاستثماري من خلال تهيئة البيئة الجبائية وجعلها أكثر استقرارا وأمنا وجاذبية لجذب الاستثمارات الأجنبية وتنمية الاستثمارات المحلية.

-توجيه الإستثمارات الأجنبية الوافدة إلى القطاعات المستهدفة بالتنمية، عن طريق إقامة اتفاقيات ضريبية دولية مشتركة تخص بالتعاون الضريبي في قطاعات محددة.

-إلغاء الحواجز الجمركية والضريبة لانتقال رؤوس الأموال عن طريق تخفيف معدلات الضريبة لبعض السلع والخدمات، وهو ما يعرف بالسياسة الضريبية الحمائية.

-رفع حصيلة الجباية العادية وهو ما ينعش الموازنة العامة للدولة.

6-2- التمييز الضريبي المجحف:

في بعض التشريعات الضريبية الدولية يمكن أن تلزم الدول المستثمرين الأجانب بدفع أعباء ضريبية تفوق مواطنيها في حالات مماثلة وهو ما يطلق عليه بالتمييز الضريبي الذي ينقسم بدوره إلى نوعين:⁶

- تمييز مستتر: وذلك بفرض معدلات ضريبية مرتفعة على الشركات الأجنبية بعض النظر عن جنسيتها فيما تفرض معدلات أقل على المؤسسات الوطنية.
- تمييز صريح: مثل عدم استفادة المشاريع الأجنبية من الإعفاءات الجبائية لبعض الأنشطة المقررة لنفس المشاريع الوطنية.

ثانيا-آليات التنسيق الضريبي:

يتخذ التنسيق الضريبي بين الدول أشكالاً متعددة تختلف في درجة عمقها ونطاقها، ويعتمد اختيار الشكل المناسب على مستوى التكامل الاقتصادي الذي تسعى الدول لتحقيقه. تتراوح هذه الأشكال من التعاون البسيط وتبادل المعلومات إلى التوحيد الكامل للأنظمة الضريبية فيما يلي أبرز أشكال التنسيق الضريبي:

1-الاتفاقيات الضريبية: تعتبر الاتفاقيات الضريبية الأداة الأكثر شيوعاً للتنسيق الدولي، وهي بمثابة عقود دولية تهدف بشكل أساسي إلى حل المشاكل الضريبية بين الدول الموقعة عليها:

1-1-اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي:

هي اتفاقيات ثنائية تهدف إلى منع فرض الضريبة على نفس الدخل أو رأس المال في دولتين مختلفتين، تحدد هذه الاتفاقيات حقوق فرض الضريبة لكل دولة (دولة الإقامة ودولة المصدر) لتشجيع الاستثمارات وحركة رؤوس الأموال والأشخاص.

2-1-اتفاقيات المساعدة الإدارية وتبادل المعلومات:

تركز هذه الاتفاقيات على تعزيز التعاون بين السلطات الضريبية لمكافحة التهرب والغش الضريبي من خلال تبادل المعلومات المتعلقة بالمكلفين الضريبيين.

6 سعيد عبدالعزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، اقتصاديات الضرائب، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 307.

3-1- الاتفاقيات متعددة الأطراف:

هي معاهدات تشمل أكثر من دولتين، مثل الاتفاقية متعددة الأطراف التي أطلقتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لتنفيذ التدابير المتعلقة بمنع تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح.

2-التنسيق ضمن التكتلات الاقتصادية: يعد التنسيق الضريبي ركيزة أساسية في بناء التكامل الإقليمي مثل الاتحادات الجمركية والأسواق المشتركة ويتخذ عدة مستويات:

1-2- مناطق التجارة الحرة:

يتم في هذه المناطق إلغاء الرسوم الجمركية على التجارة البينية بين الدول الأعضاء، مع احتفاظ كل دولة بتعريفاتها الجمركية الخاصة تجاه الدول غير الأعضاء.

2-2- الاتحاد الجمركي :

يكون مجال تطبيقه في مجال الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء أشكالاً متعددة منها تبسيط هيكل التعريفات مع تقليص عدد النسب وتقليل استخدام النسب التصاعدي وفقاً لتصنيع السلع وتخفيض معدلات التعريفات الجمركية إجمالاً في الدول الأعضاء في هذه المنطقة.⁷

3-2- السوق المشتركة:

بالإضافة إلى ما سبق، تهدف السوق المشتركة إلى إزالة العوائق أمام حرية حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأشخاص، الأمر الذي يتطلب تنسيقاً أعمق في الضرائب غير المباشرة (مثل ضريبة القيمة المضافة) والمباشرة (مثل ضرائب الشركات) لضمان المنافسة العادلة.

3-أساليب التنسيق الفني: تتبع الدول أساليب فنية محددة لتحقيق التقارب بين أنظمتها الضريبية:

1-3- أسلوب التوحيد الضريبي:

⁷ مليكاوي مولود، مرجع سبق ذكره، ص 133.

يهدف هذا الأسلوب إلى توحيد التشريعات والنظم الضريبية بشكل كامل بين الدول الأعضاء، بحيث تصبح وكأنها تملك تشريعاً ضريبياً موحدًا، ويعتبر هذا الأسلوب هو الأعلى درجة ويصعب تحقيقه إلا في مراحل متقدمة جدًا من الاندماج الاقتصادي.

2-3- أسلوب التناسق أو التقارب:

يعني هذا الأسلوب بتقليص الفروقات بين الأنظمة الضريبية للدول دون توحيدها بالكامل، كأن يتم الاتفاق على قواعد موحدة للوعاء الضريبي (ما يخضع للضريبة) مع ترك حرية تحديد سعر الضريبة لكل دولة.

3-3- أسلوب التدرج والتمييز:

يتم التنسيق في هذا الأسلوب بشكل تدريجي وعلى مراحل (خطوة بخطوة)، مع مراعاة الظروف الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة وتحديد أولويات التنسيق.

4- التنسيق حسب نوع الضريبة: يمكن أن يركز التنسيق على أنواع محددة من الضرائب:

1-1- الضرائب الغير المباشرة:

يهدف التنسيق الضريبي في مجال الضرائب المحلية غير المباشرة كالضريبة الاستهلاك إلى تحفيز تدفق عوامل الإنتاج من بلد عضو إلى بلد عضو آخر على أساس توفر الموارد، وليس على أساس تجنب العبء الضريبي بين الدول الأعضاء الذي بدوره يشجع على التهرب الضريبي ويزيد من مخاطر تهريب البضائع، ويستهدف التنسيق الضريبي في هذا المجال تنسيق القاعدة الضريبية بالدرجة الأولى، مروراً بتحديد عدد ومستويات النسب ووصولاً إلى توحيدها في مرحلة متقدمة من هذا التنسيق وقد يشمل التنسيق أيضاً الاتفاق على حدود دنيا وقصى لنسب الضريبة على الاستهلاك.⁸ ويكون على شكلين:

■ مبدأ دولة المصدر:

8 مليكاوي مولود، مرجع سبق ذكره، ص 134.

بمقتضى هذا المبدأ يكون للدولة المصدرة للسلعة الحق في فرض الضريبة عليها بغض النظر عن جنسية القائم بالتصدير، مواطنًا كان أم أجنبيًا وبغض النظر عن المكان الذي تستقر فيه السلعة أو الخدمة المصدرة بصورة نهائية.⁹

■ مبدأ دولة القصد:

يعني هذا المبدأ أن الدولة التي يتم فيها استهلاك السلعة أو تقديم الخدمة هي صاحبة الاختصاص بفرض الضريبة عليها، بغرض النظر عن الدولة التي تأتي منها هذه السلعة أو الخدمة أو تكون مصدرًا لها.

4-2- الضرائب المباشرة

يشمل ضرائب الدخل والأرباح للشركات والأفراد، يرجع اهتمام بتنسيق الضرائب على الدخل إلى الآثار الكامنة لهذه الضرائب على قرارات الاستثمار وتدفق رأس المال الأجنبي ومن أهم المبادئ الأساسية التي يركز عليها التنسيق الضريبي الدولي للضرائب على الدخل مبدأ عدم التمييز بين كل من معدل الضريبة المفروضة على أرباح المستثمرين المقيمين والمستثمرين غير المقيمين.¹⁰ حيث تقوم الدول بإبرام اتفاقيات جبائية ثنائية أو جماعية لتطبيق مبدأ المعاملة بالمثل لتفادي الإزدواج الضريبي على المداخل المحولة من البلد المصدر إلى البلد الأم.

ثالثًا- دور التنسيق الضريبي في تنشيط التجارة البينية وتعزير التكامل الاقتصادي

التكامل الاقتصادي هو العملية التي يتم بمقتضاها إزالة كافة العقبات التي تعترض وجه التجارة القائمة بين مجموعة من الدول، وفي مقدمتها إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية التي تعرقل انسياب السلع والخدمات ورؤوس الأموال، مما يتطلب وجوب التنسيق والتجانس في السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء، ويمكن إدراج درجات التكامل في النقاط التالية:

9 سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، مرجع سبق ذكره، ص 617.

10 جمال الدين الزروق، عادل التجاني عبد الله، التنسيق الضريبي في إطار التجمعات الإقليمية، صندوق النقد العربي، العدد 2،

2007، ص 08.

■ اتفاقيات التجارة التفضيلية:

هي أبسط أشكال التكامل الاقتصادي تتفق فيها الدول الأعضاء على تخفيض معدلات الضرائب والرسوم (مثل الرسوم الجمركية) على عدد محدود من السلع والخدمات المتبادلة بينها، بينما تحتفظ كل دولة بسياساتها التجارية المستقلة:

■ منطقة التجارة الحرة؛

■ الإتحاد الجمركي؛

■ السوق المشتركة؛

■ الوحدة الاقتصادية؛

■ التكامل الاقتصادي.¹¹

مشاكل التنسيق الضريبي:

-اختلاف التشريع الضريبي بين الدول

-اختلاف الهيكل الضريبي وأليات الإخضاع بما فيها الأوعية.

-التباين في مضمون القواعد الفنية والتقنية للاقتطاع الضريبي.

-عدم التشابه في التسميات التقنية للمصطلحات الضريبية ينتج عنه صعوبة في التنسيق الضريبي الدولي.

رابعا-جهود الجزائر فيما يخص التنسيق الضريبي الدولي:

من أجل نجاح الجهود التي بذلتها الجزائر من أجل تشجيع الاستثمارات الأجنبية وكامتداد له

النهوض باستثمار المحلي وتنميته، قامت ببذل عدة جهود من بينها تهيئة المناخ الاستثماري وتحسين

البيئة الجبائية المحلية والدولية عن طريق ابرام اتفاقيات جبائية دولية تهدف إلى الحد من

الإزدواج الضريبي وتبادل المعلومات والتعاون الدول.

11 العاقر جمال الدين، التجانس الضريبي كألية لتفعيل التكامل الاقتصادي مع دراسة حالة بلدان المغرب العربي، رسالة ماجستير، جامعة منتوري، 2008-2009، ص 69-71.

1- لإتفاقيات الضريبة الدولية:

الاتفاقيات الجبائية الدولية تتضمن فقرات ومواد جبائية تتضمن معاملة متساوية بين المكلفين بالضريبة للدول أطراف الاتفاقية، وتهدف إلى الحد من الإزدواج والتهرب الضريبيين، والتعاون الضريبي من خلال التبادل المعلوماتي وتقديم المساعدة الضريبية.

وتؤدي الاتفاقيات الجبائية الدولية إلى التخلي أو الحد من بعض الضرائب لأن الإبقاء على العمل بطريقة الاقتطاع من المنبع المنصوص عليها في القانون الجبائي عند مستويات مرتفعة، المطبق على تدفقات الدخل الاجمالية، تكون بمثابة عامل مثبط لجزء كبير من الاستثمار الأجنبي، لهذا يمكننا أن نقول أن الاتفاقيات الجبائية تعمل على ضمان الإيرادات الجبائية للدول:

■ بتدعيم فرض الضرائب على المقيمين، مقابل الحد من فرض الضرائب على المنبع؛

■ بوضع قيد العمل أليات للتعاون بين الدول لتجنب التهرب والغش الضريبيين الدوليين.¹²

وقد قامت الجزائر إلى غاية سنة 2024 بإبرام أربعة وثلاثون (34) اتفاقية جبائية دولية منها مع دول الجوار وأخرى من دول مختلف في إطار التعاون الاقتصادي، تتمحور معظمها في الحد من الازدواج الضريبي والتبادل المعلوماتي نذكر منها:

جدول رقم (01) يبين بعض الاتفاقيات الجبائية الدولية التي أبرمتها الجزائر

الإتفاقية	الهدف	الجانب الجزائري	الطرف الثاني
مصر سنة 2003 المرسوم رئاسي 142-03 المؤرخ 25 مارس 2003.	تجنب الإزدواج الضريبي منع التهرب الضريبي التعاون الضريبي	- الضريبة على الدخل الإجمالي - الضريبة على أرباح الشركات - الرسم على النشاط المهني - الضريبة على الأملاك - الإتاوات والضريبة على - محاصيل نشاطات التنقيب - والبحث واستغلال ونقل - المحروقات بالأنابيب.	- الضريبة العقارية - الضريبة الموحدة على دخل الأشخاص الطبيعيين. - الضريبة على أرباح شركات الأموال. - رسم تنمية الموارد المالية للدولة.

12 محمد عباس محرز، اقتصاديات الجبائية والضرائب، دار هومة للنشر، الجزائر، ص 202.

- الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية. - الضرائب على مداخيل القيم المنقولة. - الضرائب على المداخيل العقارية. - الضرائب على المرتبات والأجور. - الضريبة العامة على الدخل. - الضرائب على المحاصيل الزراعية - الضرائب على الأرباح غير التجارية. - الأتاوي	- الضريبة على أرباح الشركات - الضريبة على أرباح المناجم. - الرسم على النشاط المني - الضريبة على الأملاك. - الإتاوات والضريبة على محاصيل نشاطات التنقيب والبحث واستغلال ونقل المحروقات بالأنابيب.	تجنب الإزدواج الضريبي منع التهريب الضريبي التعاون الضريبي	الجمهورية الموريتانية الإسلامية المرسوم الرئاسي رقم 336-15 المؤرخ 27 ديسمبر 2015.
- الضريبة على الدخل الإجمالي - الضريبة على أرباح الشركات	- الضريبة على أرباح الشركات - الضريبة على أرباح المناجم. - الرسم على النشاط المني - الضريبة على الأملاك. - الدفع الجزافي - الإتاوات والضريبة على محاصيل نشاطات التنقيب والبحث واستغلال ونقل المحروقات بالأنابيب.	تجنب الإزدواج الضريبي منع التهريب الضريبي التعاون الضريبي	جنوب إفريقيا -مرسوم رئاسي رقم 95-2000 المؤرخ في 04 ماي 2000
الرسوم الجمركية التعاون الجمركية	الرسوم الجمركية التعاون الجمركية	تجنب الإزدواج الضريبي منع التهريب الضريبي	دولة كوريا مرسوم رئاسي رقم 112-16 بتاريخ 22 مارس

2016	التعاون الضريبي	
------	-----------------	--

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على أعداد الجريدة الرسمية.

يتضح من خلال الجدول السابق أن مضمون هذه الاتفاقيات يتمحور حول سبل تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الأطراف المتعاقد وتشجيع الاستثمارات البينية عن طريق المعاملة الضريبية بالمثل التي ركزت على ضريبتين أساسيتين هما الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي

2- الانضمام الجزائري إلى المنتدى العالمي دول الشفافية وتبادل المعلومات للأغراض الجبائية:

يعتبر المنتدى هيئة دولية رئيسية التي تعمل على تنفيذ الفعال للمعايير الدولية بالشفافية وتبادل المعلومات على مستوى الدول الأعضاء في هذا المنتدى، وانضمت الجزائر إلى المنتدى العالمي حول الشفافية وتبادل المعلومات للأغراض الجبائية في 30 أوت 2021 لتصبح العضو رقم 163، وتمثل مزايا الانضمام على هذا المنتدى فيما يلي:

- توسيع نطاق تبادل المعلومات والمساعدة الإدارية، والذي سيرتفع إلى 140 هيئة عضو في المنتدى العالمي بدلا من 38 دولة، كما نصت عليه الاتفاقيات الجبائية التي وقعها الجزائر؛

- فرصة الاستفادة من برنامج واسع لتعزيز قدرات الإدارة الجبائية لمساعدة أعضائها على تطبيق المعايير وتحقيق أفضل استخدام لقنوات المعلومات على نطاق دولي.¹³

وقد تم إبرام إتفاقية بين الدول الأعضاء في هذا المنتدى ومن ضمنهم الجزائر بمقر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في شهر أكتوبر 2024، تمحورت هذه الاتفاقية في التعاون الإداري فيما يخص المسائل الجبائية من أجل مكافحة الغش والتهرب الضريبيين الدوليين.

3- الانضمام إلى الاتفاقية متعددة الأطراف لتنفيذ التدابير المتعلقة بالاتفاقيات الجبائية لمنع تآكل القاعدة وتحويل الأرباح:

13 المديرية العامة للضرائب، مجلة الضرائب، العدد 97، أكتوبر 2024، ص 4.

تم تطوير هذه الإتفاقية متعددة الأطراف من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، لتعديل تنفيذ الاتفاقيات الجبائية الثنائية القائمة، وذلك لإدراج تدابير لمكافحة سوء الاستخدام بهدف تأمين القاعدة الضريبية الجبائية دون الحاجة لإجراء مفاوضات ثنائية طويلة ومكلفة

-الإنضمام على مبادرة الحزام والطريق (BRITACOM):

هي اختصار للعبارة الإنجليزية BELT AND ROAD INTIATIVE TAX ADMINISTRATION COOPERATION MECHANISM والتي يقصد بها آلية تعاون الإدارة الجبائية لمبادرة الحزام والطريق، وهي آلية غير رسمية غير ربحية ضمن ربحية بادرت بها الصين سنة 2017 على أنقاض طريق الحرير الذي أسس في القرن التاسع عشر من أجل ربط الصين بالعالم محاولة لتعزيز الاتصال الإقليمي، حيث تهتم بجانب التعاون بين الإدارات الجبائية وتعمل على أساس احترام سيادة وقوانين السلطات الضريبية، وتتكون منظمة BRITACOM ستة وثلاثين (36) من بينها الجزائر تتعاون هذه المنظمة مع ملاحظين دوليين وتتقاسم الخبرة مع العديد من المنظمات الدولية والإقليمية غير الحكومية ذات الطابع والمالي والجبائي ومكاتب الخبرة ذات الصيت العالي، مثل صندوق النقد الدولي، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، المكتب الدولي للوثائق الجبائية، مركز الجباية الدولية والاستثمار، وتهدف أيضا إلى إقامة مناقشات دورية وتوفير منصة لتسهيل الحوار وتعزيز التعاون بين إدارات الضرائب وتحسين بناء القدرات للسلطات الضريبية الدولية والمؤسسات الأكاديمية والشركات وغيرها بغرض التواصل بشأن المسائل الضريبية والتعبير عن اقتراحاتهم وانشغالاتهم.¹⁴

الخاتمة:

تعتبر سياسة التنسيق الضريبي تؤدي إلى تفادي المشكلات الضريبية للمكلفين مثل تفادي الازدواج الضريبي الدولي لنفس الوعاء وفي نفس الفترة، وهذا ما يشجع على المستثمرين على توسيع استثماراتهم خارج الحدود الدولية، كما أنه يحافظ على الأوعية الضريبية من الانخفاض وهو ما

14 المديرية العامة للضرائب، مجلة المديرية العامة للضرائب العدد 01، 2024.

يساهم في الحفاظ على الحصيلة الجبائية للموازنة العامة، عكس سياسة التحفيزات الجبائية المقدمة للاستثمارات الأجنبية التي بينت الدراسة عدم فعاليتها بالإضافة إلى مساوئها اتجاه الخزينة العمومية بسبب فقدانها لإيرادات مالية هامة، حيث يعمل المستثمر على الانسحاب بمجرد انتهاء فترة الاعفاء الضريبي، بسبب تعرضه للخسارة نتيجة لفقدانه تلك الحوافز التي كانت تعوض فقدانه لأرباح كان يدفعها نتيجة تعرض مداخله للإزدواج الضريبي الدولي مرة في البلد الأجنبي ومرة ثانية في البلد الأم عند تحويل هذه المداخل، وتزداد أهمية التنسيق الضريبي عن طريق الاتفاقيات الدولية خاصة عند عدم اعتراف الدولة الأم بالإعفاءات التي استفاد منها المستثمر أو المكلف في الدولة الأجنبية.

النتائج:

-التوحيد الضريبي الجزئي أو الشبه كلي للأنظمة الضريبية يعتبر السبيل الوحيد لنجاح عملية التنسيق الضريبي.

-يبقى فعالية التنسيق الدولي مقرونة بتكامل وتوافق العلاقات السياسية بين الدول.

-يساهم التنسيق الضريبي في تشجيع الاستثمار عن طريق تخفيف العبء الضريبي على المستثمرين مما يؤدي إلى تدفق الاستثمار الأجنبي، وزيادة الحصيلة الجبائية للدول.

-يساهم التنسيق الضريبي في الاتجاه نحو التدرج في التوحيد الضريبي الدولي واعتماد منظومة ضريبية متماثلة بين الدول أو بين مجموعة من الدول المتقاربة.

-يؤدي التنسيق الضريبي إلى تعزيز تطبيق المعاملة الضريبية بالمثل للمواطنين الغير مقيمين.

التوصيات:

-إنشاء مناطق تجارية وصناعية حرة تخضع للتبادل التجاري الدولي، تخضع فيها المبادلات التجارية لمعاملة ضريبية تفضيلية ويكون مكان إقامتها على الحدود الاقتصادية مثل الموانئ.

-تعزير عملية التنسيق الضريبي بإبرام اتفاقيات الدولية إقليمية للتجارة الحرة مثل اتفاقية التجارة الحرة بين أمريكا وكندا لسنة 1989 والاتحاد الأوروبي 1993.

-رقمنة الأنظمة الضريبية الدولية يساعد على فعالية التنسيق الضريبي عن طريق سرعة انتقال المعلومات وتسوية القضايا الضريبية الدولية.

المراجع:

الكتب:

-سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، اقتصاديات الضرائب، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

-محمد عباس محرز، اقتصاديات الجباية والضرائب، دار هومة للنشر، الجزائر.

الأطروحات والرسائل:

-مليكاوي مولود، حدود التنسيق الضريبي كآلية لتجسيد مفهوم الإقليمية المفتوحة-حالة الاتحاد الأوروبي، أطروحة، جامعة الجزائر3، 2015.

-العافر جمال الدين، التجانس الضريبي كآلية لتفعيل التكامل الاقتصادي مع دراسة حالة بلدان المغرب العربي، رسالة ماجستير، جامعة منتوري، 2008-2009.

-المقالات:

-عزوز علي، عيادي عبد القادر، الحوكمة الضريبية كمدخل لتفعيل التنسيق الضريبي العربي، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 23، العدد 2020.

-رمضان صديق محمود، نظرية التنسيق الضريبي ومدى إمكانية تطبيقها في واقع النظم الضريبية العربية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، المجلد 5، العدد 01، 2002.

-جمال الدين الزروق، عادل التجاني عبد الله، التنسيق الضريبي في إطار التجمعات الإقليمية، صندوق النقد العربي، العدد 2، 2007.

-أخرى:

المديرية العامة للضرائب، مجلة الضرائب، العدد 97، أكتوبر 2024.
المديرية العامة للضرائب، مجلة المديرية العامة للضرائب العدد 01، 2024.